



PROVISIONAL  
S/PV.2444  
26 May 1983  
ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والأربعين  
بعد الألفين والأربعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك  
يوم الخميس ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، الساعة ١٠/٣٠

( زائير )	السيد كاماندا وا كاماندا	الرئيس :
السيد ترويانوفسكي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	الأعضاء :
السيد صلاح	الأردن	
السيد محمود	باكستان	
السيد سولتيسيفيتش	بولندا	
السيد أوجويي	توغو	
السيد ماشينغاد زي	زيمبابوي	
السيد ليانغ يوفان	الصين	
السيد سنكلير	غيانا	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

83-60702/A

١ ( أ )

السيد لوويه	فرنسا
السيد غاتشي	مالطة
سيرجون طومسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد تينوكوفونسيكا	نيكاراغوا
السيد شلتيم	هولندا
السيد ليخنتاين	الولايات المتحدة الأمريكية

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠اقرار جدول الاعمالأقر جدول الأعمالالحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٢ ايار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الامم المتحدة (S/15760)

رسالة مؤرخة في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة (S/15761)

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : وفقا لمقرر اتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ ادعو  
ممثل موريشيوس لان يشغل مقعدا على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد ولوفون ( موريشيوس ) يشغل مقعد على طاولة المجلس .  
الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : وفقا لمقرر اتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ ادعو  
رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وأعضاء الوفد الآخرين لشغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة  
المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد لوساكا ( زامبيا ) ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا  
والأعضاء الآخرون في الوفد يشغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : وفقا لمقرر اتخذ في الجلسة ٢٤٣٩ ادعو  
السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) ، الى شغل المقعد  
المخصص له على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد سام نوجوما ( المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية )  
يشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة حول هذا البند ادعوا ممثلو اثيوبيا ، واستراليا ، وأفغانستان ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، واندونيسيا ، وانغولا ، وأوغندا ، وبربادوس ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبنما ، وبنن ، وبوتسوانا ، وتركيا ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، ورومانيا ، وزامبيا ، وسرى لانكا ، والسنغال ، وسيراليون ، وسيشيل ، وشيلي ، والصومال ، وقابون ، وقامبيا ، وفينيا ، وفنزويلا ، وفولتا العليا ، وفييت نام ، وقبرص ، وقطر ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، وكينيا ، ولبيريا ، ومالي ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، ومنغوليا ، وموزامبيق ، والنيجر ، ونيجيريا ، والهند ، واليابان ، واليمن الديمقراطية ، ويوفوسلانيا لشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

بناءً على دعوة الرئيس قام السيد ابراهيم ( اثيوبيا ) والسيد جوزيف ( استراليا ) ، والسيد ظريف ( أفغانستان ) والسيد فون ول ( جمهورية المانيا الاتحادية ) ، والسيد كوسوماتادجا ( اندونيسيا ) ، والسيد دي فينويرو ( أنغولا ) ، والسيد أوتونو ( أوغندا ) ، والسيد موسيلي ( بربادوس ) ، والسيد تسفتكوف ( بلغاريا ) ، والسيد هاشم ( بنغلاديش ) ، والسيد كيريرا ( بنما ) ، والسيد اد جيبار ( بنن ) ، والسيد لافويلا ( بوتسوانا ) ، والسيد كيرجا ( تركيا ) ، والسيد سليم ( تونس ) ، والسيد شيرر ( جامايكا ) ، والسيد الحاج عزوت ( الجزائر ) ، والسيد برون ( الجمهورية العربية الليبية ) ، والسيد روبا ( جمهورية تنزانيا المتحدة ) ، والسيد القتال ( الجمهورية العربية السورية ) ، والسيد شيرندينغ ( جنوب افريقيا ) ، والسيد مارينسكو ( رومانيا ) ، والسيد فوما ( زامبيا ) ، والسيد فونسيكا ( سرى لانكا ) ، والسيد نياس ( السنغال ) ، والسيد ستيفنس ( سيراليون ) ، والآنسة فونتبيه ( سيشيل ) ، والسيد تروكو ( شيلي ) ، والسيد آدم ( الصومال ) ، والسيد دافين ( قابون ) ، والسيد بلاين ( قامبيا ) ، والسيد كايا ( غينيا ) ، والسيد مارتيني أوردينتا ( فنزويلا ) ، والسيد باسولي ( فولتا العليا ) ، والسيد لي كيم شنج ( فييت نام ) ، والسيد موشوتاس ( قبرص ) ، والسيد جمال ( قطر ) ، والسيد فلتير ( كندا ) ، والسيد ماليريكا ( كوبا ) ، والسيد أبو الحسن ( الكويت ) ، والسيد وابوفو ( كينيا ) ، والسيد جونز ( لبيريا ) ، والسيد تراوير ( مالي ) ، والسيد خليل ( مصر ) ،

والسيد موانى زنتار ( المغرب ) ، والسيد مارين بوش ( المكسيك ) ، والسيد اردنشولون (منغوليا ) ،  
والسيد تشيسانر ( موزامبيق ) ، والسيد دومارو ( النيجر ) ، والسيد فافووارا ( نيجيريا ) ، والسيد  
راو ( الهند ) ، والسيد كورودا ( اليابان ) ، والسيد الأشطل ( اليمن الديمقراطية ) ، والسيد  
موجاسوف ( يوغوسلافيا ) يشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علماً أنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهنغاريا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في المناقشات بشأن البند المطروح على جدول أعمال المجلس .  
ووفقاً للممارسة المتبعة فإني ، بموافقة المجلس ، أعتزم دعوة هؤلاء الممثلين ، إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت .

ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناءً على دعوة الرئيس قام السيد مونيذ ( الأرجنتين ) والسيد أوت ( جمهورية ألمانيا الديمقراطية ) والسيد راكز ( هنغاريا ) بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : يستأنف مجلس الأمن نظره في البند المطروح على جدول أعماله . أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/15791 التي تتضمن نص مذكرة من رئيس مجلس الأمن مؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٣ وتحتوي نص بيان من سيشيل .  
المتكلم الأول هو سعادة السيد أوغستين ستيفنس وزير الدولة للشؤون الخارجية من جمهورية سيراليون . انني أرحب به .

أدعو إلى أن يشغل مقعداً على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد ستيفنس ( سيراليون ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أشكركم سيادة الرئيس

نيابة عن حكومة جمهورية سيراليون ، وصفتي الشخصية أود أن أهنئكم لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو . كما أود أن أتوجه بالشكر إلى المجلس ، عن طريقكم ، لموافقته على طلبنا واتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن ناميبيا . كذلك نقدم الشكر إلى سعادة السيد خافيير بيريز دي كوبييار الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الواضح الممتاز بشأن هذا البند .  
ويتعين على أن أقول لكم سيادة الرئيس ، أن وفد بلادي قد تأثر تأثراً بالغاً بالطريقة التي تدبرون بها اجتماع المجلس . إنها مناسبة سعيدة ان نجد ابناً من أبناء افريقيا ممثلاً في شخصكم يرأس هذه المناقشة الخاصة بناميبيا ، وهي مشكلة ينظر إليها بلدانا الشقيقان باهتمام بالغ .

كذلك نتوجه بالتهنئة للوفود التي سبقتني الى مخاطبة المجلس ، على مساهمتها الهامة في هذه المناقشة المثمرة الفعالة ، ومن بينهم في زهننا السيد لوساكا ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا والسيد راو ممثل الهند الذي تكلم نيابة عن رئيس حركة عدم الانحياز ، والسيد موديف ممثل موريشيوس بصفته رئيسا للمجموعة الافريقية .

كما نقدّم تحية خاصة لشعب ناميبيا المغلوب على أمره ونكرردون تحفظ تضامننا مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) .

كمقدمة لا سهام وفد بلادي في مناقشة أخرى لمجلس الأمن بشأن مسألة ناميبيا ، نود أن نقدّم الملاحظات التالية ، التي عرضتها هنا في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣ الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى مجلس الأمن .

ستواجه ناميبيا لدى استقلالها تحولا اقتصاديا صعبا . . . . . وقد تجمعت لدينا خبرة طويلة ومهارات تقنية مفيدة من خلال تعاوننا الاقتصادي مع العديد من البلدان نعتقد بأن من شأن هذه الخبرة والمهارة أن تساعد ناميبيا على النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل " . S/PV. 2439 ، ص ( ٣١ و ٣٢ ) .

أتصور أن هذه الملاحظات عندما قدمت ، قولت في البداية باستهجان وقيل ان المهم ان يمنح الاستقلال أولا ، وبعد ذلك تأتي مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وحكومتى ، مع ادراكها أهمية استقلال ناميبيا في هذه المناقشات ، تود أن تجعل من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية نقطة انطلاق ولولم يكن لذلك من غاية الا توفير منظور اضافي يدل على خطورة المسألة المطروحة علينا .

ان " جنوب غرب افريقيا " كما كانت تسمى حتى ١٩٤٥ ، عندما تم تناول القضية للمرة الاولى من جانب الامم المتحدة ، مشكلة قديمة قدم الامم المتحدة ذاتها . ان جيل " أفارقة الجنوب الغربي " الذي ولد عام ١٩٤٥ وأصبح في الحادية والعشرين في ١٩٦٦ كان يحمل في عام ١٩٦٦ على ما أحب أن أعتقد ، آمالا بأن فرص الحياة بالنسبة له ستتخذ مرحلة تحول مؤثرة الى ما هو أفضل ، بعد أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ . وكما نعلم جميعا تمام العلم فان القرار ٢١٤٥ (١٩٦٦) أنهى انتداب جنوب افريقيا على اقليم جنوب غرب افريقيا .

فما الذى حدث لآمال جيل ١٩٤٥ من النامبيين ؟ ماهي فرص الحياة ونوعيتها وما هو الموقف الاقتصادى والاجتماعى لهذا الجيل بالمقارنة - اذا كانت هناك حاجة الى المقارنة - بنظيره في البلدان الافريقية الشقيقة التي حصلت على الاستقلال في ١٩٦٦ ؟ لا حاجة بنا الى التخمين ، أو البحث عن اجابات على هذه الأسئلة . ان الندوب البادية على وجوه الأعداد الصغيرة من النامبيين الذين عاشوا ولا يزالون في الداخل أو في الخارج بصفتهم لاجئين ، هداة لأعمال القمع العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا بما يتنافى مع المعاهدات المقبولة دوليا والخاصة بحقوق الانسان ، وسياسات وممارسات الفصل العنصرى هذه الندوب ، أقول ، هي دليل واضح على الواقع المزرع الذي يواجهه جيل ١٩٤٥ من النامبيين .

وما الذى نقده فعلا كمكانات وضمانات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجيل النامبيين الذين ولدوا في ١٩٦٦ في الوقت الذى أنهت فيه الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا ؟ ان هذا الجيل وهو في زهوا السابعة عشرة من عمره ( ١٩٦٦-١٩٨٣ ) يجلس داخل بلده وخارجه مستمعا الى هذه المناقشات مترقبا نتائجها . فما هي الفرص التي يمكن أن تتيحها هذه الدورة الرسمية لمجلس الامن ، كي تقدم شيئا يختلف بعض الشيء عما اعتاد هذا الجيل أن يطلق عليه لفظ " المعتاد " ؟

انها حقا قصة ذات منزى ، قصة الامم المتحدة ، وكذلك قصة مجلس الامن ، وهي أن أى قطاع في العالم وأية جنسية وأى فئة عمرية لا معدى لها عن أن تعثر على سبب لليأس وتدفع الى ان نستنتج انه ليس في وسعنا جماعيا ان نكون مصدر أمل وقوة أو أن نقف بعزم تأييدا للسعي من أجل العدالة والحرية والمساواة .

ان النامبيين ، في سن ٣٨ أو أكبر وفي سن ١٧ أو أصغر ، يستحقون الآن أكثر من أى وقت مضى أوثق التأكيدات بأننا في الامم المتحدة سوف نرقى الى مستوى التزامنا الرسمي بمقتضى الفقرة ١ من المادة ١ من ميثاق الامم المتحدة :

" - حفظ السلم والامن الدوليين ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة

التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولازالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أولتسويتها " .



فيما يختص بناميبيا ، ووفاء بالتزاماتنا الرسمية بمقتضى الميثاق ، يحتاج الأمر أن نركز على صلف النظام العنصرى لجنوب افريقيا والتزامه المعلن بامساك بقيتنا رهائن . ان سجلات هذه المنظمة زاخرة بالأمثلة على تسويق جنوب افريقيا وازدراءها لجميع محاولات الامم المتحدة ومجلس الأمن لانها أعمال العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا الأعزل والدول الافريقية المجاورة وصفة خاصة دول خط المواجهة ، وذلك للمحافظة على السلم في تلك المنطقة .

بل حتى ونحن نركز على النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، فان بعض حلفائه الذين تظهر سجلاتهم أنهم يحطون أفضل النوايا لناميبيا ، يجب ألا يكونوا بمنأى عن اهتمامنا ، لأنهم يقدمون لنا السبب في أن نشك أنهم أيضا يمكن أن يكونوا شركاء في الجريمة الموجهة ضد البشرية . وصفة خاصة ما يحق بشعب ناميبيا الذى اضهد وظب على أمره فترة طويلة .

ان هذا التحذير أمر ضرورى دفعنا اليه المعلومات الأساسية التي وردت في " تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا " ، الوارد في الوثيقة ( A/38/24 ، الجزء الثالث ) بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٣ ، مع اشارة خاصة الى الفصل الرابع المعنون : " الاتصالات بين الدول الأعضاء و جنوب افريقيا منذ اتخاذ القرارات " . وتتضمن الفقرات من ٤٨ الى ١١٢ ، أدلة على مدى اشتراك بعض الدول الأعضاء في علاقات ، مباشرة أو غير مباشرة ، اقتصادية وتجارية مع جنوب افريقيا رغم قرارات الجمعية العامة المختلفة التي توجتها دعوة الدول الأعضاء الى الامتناع عن اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وغيرها مع جنوب افريقيا .

ان الوثيقة ( A/38/180-S/15757 ) ، المؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ والمعنونة : " رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٣ وموجهة الى الأمين العام من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا " والصادرة عن " المؤتمر الدولي لنصرة كحاش شعب ناميبيا " ، الذى عقد بباريس في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان /ابريل ١٩٨٣ تقدم تقريرا مخيفا بشأن اصرار بعض الدول الأعضاء على تأييد جنوب افريقيا . ان مجالات التعاون بين جنوب افريقيا وهذه الدول الأعضاء تتضمن الامداد بالموارد التقنية والمواد من أجل تطوير قدرة جنوب افريقيا النووية واحتلالها لهذه القدرة ، وكذلك أحلاف الأمن العسكرى والدفاع ، انتهاكا لحظر الأسلحة الذى فرضه مجلس الأمن ؛ والاتفاقات الاقتصادية والتجارية ، التي ليس لها أثر فقط على زعزعة الاستقرار الاقتصادى لناميبيا ، بل وأيضا تسلب مواردنا الطبيعية ، وصفة خاصة امداد اليورانيوم والحياة البحرية .

وهذا المدى من التأييد ، الذى يرد من بعض الدوائر المتعاطفة مع قضية ناميبيا ، لا مجال للدهشة ان لأن جنوب افريقيا قد بقيت على صلفها وعنادها . وهنا يكمن التحدى لهذا المحفل الموقر .

ومع ذلك ، وازاء كل هذه التطورات ، فاننا نشعر بالتأثر للالتزام المعنوي لمجموعة من الأعضاء تود أن ترى ناميبيا وهي تشغل مكانها في عالمنا ، وهو حق لها ، وتمارس حقوقها الثابتة التي تعد جزءا لا يتجزأ من هذا الوضع .

وفي هذا الصدد ، يأخذ وفد بلادي علما ، ولا يزال يشعر بالتأثر ازاء الجهود الدائبة التي تبذلها الدول الغربية الخمس في مجلس الأمن ودول خط المواجهة ونيجيريا ، التي ضيّقت نطاق القضية وتركت لنا مهمة تعريف الاطار الدستوري الذي يصلح دليلا لناميبيا المستقلة والعملية الانتخابية التي تؤدي الى استقلال ذلك البلد سلميا .

ان جهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ولا سيما رئيسه ، وجهود الأمين العام للأمم المتحدة في تنقلاته ومشاوراته مع القادة في منطقة الجنوب الافريقي ، والموقف القاطع والتحدى الذي وضعه على أعتاب هذا المجلس ، كلها أمور جديرة بالذكر والاشادة . لقد كان من الممكن أن تصبح قاب قوسين أو أدنى من الحل لو أننا وافقنا على أن ما يبقى هو تعريف الاطار الدستوري والعملية الانتخابية . ونحن لا نستطيع أن نتحمل أية محاولات لابعادنا عن هذا الطريق .

ان وفد بلادي يرغب ، في هذا المنعطف ، أن يكرر من جديد موقفه الصلب في تأييد القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) باعتباره الأساس الشرعي الوحيد للتفاوض بشأن استقلال ناميبيا . وفي هذا الصدد ، فاننا نفتنم هذه الفرصة كي نؤكد من جديد اقتناعنا بأنه يحق لشعب ناميبيا أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير في ناميبيا متحدة بما فيها خليج والفيس وجزر بينغوين والجزر الأخرى داخل حدودها الإقليمية ، ونؤكد أن الأمم المتحدة تقع على عاتقها مسؤولية مباشرة من خلال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا عن ادارة ناميبيا حتى يحصل هذا البلد على استقلاله ، وأن منظمة سوابوهي الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا .

ان القضايا الدخيلة ينادى بها الآن في بعض الدوائر وكشروط مسبقة لا استقلال ناميبيا مثل انسحاب القوات الكومية من أنغولا ووصف استقلال ناميبيا بمصطلحات الحرب الباردة . وهذا لا يؤثر على وفد بلادي ولن يؤدي الى تغيير في موقفنا .

اننا نعتقد ان استقلال ناميبيا يجب أن ينظر اليه على أنه قضية استعمارية ،  
وينبغي أن يناقش في هذا الاطار وحده .

ان أنغولا دولة ذات سيادة . وهذا المجلس لم يجد أن علاقاتها الثنائية مع  
كوبا تشكل تهديدا للمسلم والأمن الدوليين ، الأمر الذي قد يجعل علاقاتها مع كوبا  
تمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، ومن ثم ، فنحن نعتقد أنه ليس من صميم ولا يتنا  
واختصاصنا أن نتناول قضايا أنغولا وعلاقاتها مع كوبا ، الأمر الذي يعد بمثابة تشكيك في  
سيادة أنغولا وتدخل في شؤونها الداخلية .

ان الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن شرط انسحاب القوات الكومية من أنغولا هو  
ذريعة يريد نظام بريتوريا العنصرى الظالم أن يخفي بها احتلاله غير المشروع لناميبيا وأن  
يستخدم أرض ذلك البلد كقاعدة عسكرية يواصل منها أعماله العدوانية ضد الدول الافريقية  
المجاورة .

ان الأحداث التي وقعت في الجنوب الافريقي عشية بدء هذه المناقشات هي مظهر  
آخر من مظاهر خطورة سياسة وممارسات الفصل العنصرى . وما يؤسف له أن الأرواح والممتلكات  
تتعرض للخسارة باستمرار هذه المشكلة .

وفي الختام ، نحن نحث على توجيه نداء من أجل التنفيذ العاجل للقرار ٣٤٥  
( ١٩٧٨ ) ، الذى يقدم ، في جوهره ، الاطار الدستورى لحل مشكلة ناميبيا وللعلمية  
الانتخابية . ومن المهم بنفس الدرجة أن يعتنى بخلق جو في ناميبيا يسهل اجراء انتخابات  
حرة عادلة .

ولتحقيق هذا الهدف ، يجب أن نضمن برنامج تثقيف وتسجيل الناخبين ؛ وحرية  
الاجتماع التي تسمح لسوابو ولأية أحزاب سياسية أخرى بالمشاركة في العملية الانتخابية  
دون تخويف أو تهديد لحياة أفرادها أو ممتلكاتها ، وتصفية تبعية ناميبيا لجنوب افريقيا ،  
أى ازالة جميع اتجاهات الفصل العنصرى في ذلك الاقليم ؛ والمسؤوليات المتزايدة لمجلس  
ناميبيا في العملية الانتخابية .

وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نفاشد المجتمع الدولي ، لا سيما حلفاء جنوب افريقيا ، عن طريق مساعيكم الحميدة سيادة الرئيس ومساعي الأمين العام ، تأييد دعم المناخ الذي يؤدي الى اجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : أشكر وزير خارجية سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى بلدي والتي شخصيا .  
المتكلم التالي هو السيد البرتوبيتشو أويني ، وزير خارجية أوغندا . انني أرحب به وأدعو لشغل مقعد على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد أويني ( أوغندا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : سيادة الرئيس ، انني أعبر عن امتناني لكم ولأعضاء المجلس لاتاحة الفرصة لي كي أشارك في هذه المناقشة .

انه ليسر وفد بلادي ، يا سيدي ، أن يراكم ترأسون أعمال هذا المجلس وأنتم وزير خارجية زامبير الذي تربطه بأوغندا علاقات طيبة . اننا على ثقة من انه بخبرتكم الواسعة العريضة في الشؤون الدولية سوف تقودون عمل المجلس بنجاح كبير .  
انني أتحدث الى هذا المجلس بصفتي ممثلاً لواحد من البلدان التي فوزها " المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز " الذي عقد في نيودلهي ، بالمشاركة في المداولات الراهنة للمجلس بشأن قضية ناميبيا . ومعقد هذا الاجتماع ، وتكليف الواحد والثلاثين وزير خارجية بالمشاركة في مداولات مجلس الأمن والمتابعة الوثيقة لها ، فان حركة عدم الانحياز قد أبرزت مرة أخرى الأهمية التي توليها لتصفية استعمار ناميبيا . وهذا يوضح التزامها بنضال شعب ناميبيا وثقتها بمقدرة هذه المنظمة على استنباط الوسائل الفعالة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة التي يجسدها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ومنذ حوالي خمسة أعوام تعززت آمال المجتمع الدولي عندما اتخذ مجلس الأمن بمبادرة من خمسة بلدان غربية تربطها علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة مع جنوب افريقيا ، القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) كأساس لاستقلال ناميبيا . وأنداك قدمت الوعود لنا بأن ناميبيا سوف تصبح حرة خلال عام . وتعهد الأعضاء الخمسة في مجموعة الاتصال الغربية بضمان التزام جنوب افريقيا بالقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) وخطة الامم المتحدة .

وكانت السنوات الخمس الماضية تجربة مخيبة للآمال للذين يودون رؤية ناميبيا مستقلة . لقد ذهبت الآمال ليحل محلها اليأس . وبدلا من التقدم نحو هدف الاستقلال شهدنا جنوب افريقيا تستخدم ذريعة بعد أخرى من أجل احباط خطة الامم المتحدة . ورغم أعمال التسويق التي قامت بها جنوب افريقيا لم تفقد افريقيا صبرها ؛ فقد واصلت ، عن طريق دول خط المواجهة ونيجييريا ، التفاوض مع الاعضاء الخمسة في مجموعة الاتصال نية . وقامت دول خط المواجهة ونيجييريا بمشاورات مكثفة مع الأعضاء الخمسة في مجموعة الاتصال من أجل ازالة جميع العقاب التي تحول دون تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وكما يوضح التقرير الاخير للأمين العام ، أحرز تقدم صوب حل القضايا الجديدة التي أثارها جنوب افريقيا . وقد تم التوصل الى اتفاق بشأن المبادئ المتعلقة بالجمعية التأسيسية لناميبيا المستقلة ودستورها وأحرز تقدم جوهرى بشأن بعض القضايا المتعلقة الأخرى بما فيها تكوين وزع فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وفي الحقيقة كانت الآمال في تنفيذ خطة الامم المتحدة عريضة بحيث جرى البدء بالترتيبات لتجنيد موظفين لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وكانت القضية المتعلقة بالاقية هي النظام الانتخابي . وهكذا توقع المجتمع الدولي بتلief اجتماع مجلس الأمن لاتخاذ القرار الذي يؤدي الى التنفيذ .

ومن المعروف جيدا أن القضية الوحيدة التي تحول دون استقلال ناميبيا هي ادخال عضوفي مجموعة بلدان الاتصال الخمسة ، ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بالربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا واستقلال ناميبيا .

وكما ذكرت في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، فان أوغندا لا ترى اي تبرير للربط بين استقلال ناميبيا وتواجد العسكريين الكوبيين في أنغولا . فالحالة الأولى هي قضية واضحة للاستعمار ، وقد تناولتها الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأكله على هذا الأساس . ومن

ومن ناحية أخرى ، فان الحالة الثانية تعتبر ترتيبا ثنائيا — وهو ليس بالترتيب الفريد من نوعه — بين دولتين مستقلتين ذاتي سيادة . ان من الحقائق التاريخية ان وجود العسكريين الكويين في انغولا انما جاء في المقام الاول نتيجة لعدوان جنوب افريقيا ضد انغولا الذي لا يزال مستمرا في الجنوب الافريقي حتى يومنا هذا .

ولكننا نلاحظ مع الارتياح ان عضوا من مجموعة الاتصال ، وهو فرنسا ، قد أعلن عن عدم موافقته على الربط . ونحن نطالب الباقيين باتباع هذا المثل .

ونتيجة للربط وتعنت جنوب افريقيا فقد اصيبت عملية المفاوضات بشأن الاستقلال بالشلل وساد المجتمع الدولي الشعور بالسخط وأعرب عن قلقه لعدم احراز التقدم . كما أكد اجتماع قمة عدم الانحياز في نيودلهي " والمؤتمر الدولي الأخير لنصرة كفاح شعب ناميبيا الذي عقد في باريس ، ان ناميبيا لا تزال مسؤولة فريدة للأمم المتحدة . وقد ذكر الامين العام للأمم المتحدة في تقريره الثاقب أنه يتحمل مسؤولية خاصة تجاه مشكلة ناميبيا بسبب العلاقة الفريدة بين الامم المتحدة وشعب ناميبيا . كما أنه أعرب عن قلقه ازاء التأخير في تنفيذ قرار الامم المتحدة . وهكذا فان المجتمع الدولي يعتبر انه من المناسب قيام مجلس الامن ببحث هذه المشكلة مرة اخرى . كما أن كلا من اعلان نيودلهي الصادر عن المؤتمر السابع لبلدان عدم الانحياز وعلان باريس الصادر عن المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا يطلب من مجلس الامن عقد اجتماع ليعيد فيه تأكيد هيبته وليضطلع بمسؤولياته عن تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

لقد مرت ، كما ذكرت آنفا ، خمس سنوات على اتخاذ مجلس الامن للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي أكد لنا بأنه سينفذ خلال عام . ومع ذلك فان جنوب افريقيا تواصل حتى اليوم تحديدها للمجلس . لقد آن الأوان أن يضطلع المجلس بمسؤولياته المناطة به بحقضى الميثاق وان ينفذ قراراته المتخذة بشأن هذا الموضوع . ان اخفاقه في العمل لن يؤدي الا الى تقويض سلطة هذا المجلس والثقة الموضوعه فيه .

ان الموقف السائد في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي الناتج عن الاحتلال غير المشروع لاقليم ناميبيا خطير للغاية . لقد قدم لنا السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في يوم الاثنين تقريراً مفصلاً عن المعاناة التي يتعرض لها الناميبيون داخل الاقليم

وخارجه ، على أيدي جنوب افريقيا . فبالإضافة الى انكار الحق الأساسي لشعب ناميبيا في تقرير مصيره فانه يمنع من التمتع بكل حقوق الانسان الأساسية ، ورغم ابناءه على الانضمام الى قوات افريقيا الجنوبية الغربية ، وبعذبون وبشوهون . كما يستمر في نهب الموارث الاقتصادية للبلد ، الأمر الذي يتنافى مع المرسوم رقم ١ وتستخدم جنوب افريقيا ناميبيا كقاعدة لارتكاب أعمالها العدوانية ضد دول خط المواجهة وزعزعة استقرارها . وحتى هذا اليوم لا تزال قوات جنوب افريقيا تحتل الجزء الجنوبي من جمهورية أنغولا الشعبية .

ويوم الاثنين الماضي قامت بريتوريا بغارة جوية على جمهورية موزامبيق الشعبية ، ففي الوقت الذي بدأ فيه المجلس بحث مشكلة ناميبيا ، وكانت هذه الغارة آخر حلقة من سلسلة الهجمات والأنشطة التخريبية التي قامت بها جنوب افريقيا ضد أنغولا ووتسوانا وسيشيل وموزامبيق وليسوتو وزمبابوي وزامبيا وغيرها من الدول الافريقية .

ان اوفندا تدب بكل شدة هذه الاعمال العدوانية . وفي هذا الصدد ، التقى بالأعضاء سعادة الدكتور أ . ميلتون اوتوي ، رئيس جمهورية اوفندا ، بيانا بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ، أظن فيه ، من ضمن أمور أخرى ، أنه :

" بينما نحتفل بهذا اليوم التاريخي ، فاننا في نفس الوقت نذكر بأن نظام الفصل العنصري الاجرامي في جنوب افريقيا يواصل احتلال أراضي دولة عضوة في منظمة الوحدة الافريقية ، الا وهي جمهورية انغولا الشعبية ، ويقوم بأعمال تخريبية وعدوانية ضد دول خط المواجهة الافريقية . اننا ندين دول تحفظ وكل شدة انتهاك نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لسيادة جمهورية موزامبيق الشعبية . كما أننا نطالب نظام جنوب افريقيا بسحب قواته على الفور من أراضي أنغولا . ان الغارة الجبانة التي قام بها نظام جنوب افريقيا الشائن على ما بوتولن تؤدي الى تعزيز تصميمنا على استئصال نظام الفصل العنصري الشرير وغير الانساني من قارتنا " .



مثلا اتاحت لي الفرصة لأحذر هذا المجلس في نيسان/ابريل عام ١٩٨١ ، فان الاحتلال غير المشروع لناميبيا ليس مجرد وضع غير شرعي عادي . انه يشكل انتهاكا للسلم و يصعد العدوان بشكـل مستمر و يبعث بشكل واضح خطرا على السلم والامن الدوليين . انه يقع في نطاق المادة ٣٩ من ميثاق الامم المتحدة .

على هذا المجلس مسؤولية رسمية ازا\* شعب ناميبيا . ولذلك ، يقع على عاتقه واجب انها\* عدم الشرعية هذا على وجه السرعة . ان الغرض من هذا الاجتماع هو دراسة الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ويعتقد وفد بلادي انه من اجل الاسراع بهذه العملية ، فانه من المفيد لمجلس الامن ان يضع اطارا زمنيا محدد لتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وينبغي اطلاق يد الامين العام؛ كما ينبغي اعادة تأكيد الدور المركزي للامم المتحدة في تحقيق استقلال ناميبيا . وفي رأينا ان على المجلس ان يستعرض بصفة دائمة الموقف حتى تكتمل العملية ، وفي حالة مواصلة جنوب افريقيا تحديها لقرارات المجلس ، يجب على المجلس ان ينظر في فرض التدابير التأديبية الواجبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ينبغي التذكير بأن المجلس قد حذر - بموجب القرار ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) - جنوب افريقيا بانها ان لم تتعاون مع الامين العام في تنفيذ القرارين ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، سيقوم المجلس باتخاذ اجراء\* مناسب بموجب ميثاق الامم المتحدة ، بما في ذلك التدابير التي يمكن اتخاذها بمقتضى الفصل السابع بهدف ضمان التزام جنوب افريقيا بالقرارات السالف ذكرها .

لقد اعلنت منظمة الوحدة الافريقية وسوابهاونهما على استعداد للبدء\* السريع في تطبيق خطة الامم المتحدة لناميبيا . وهكذا ، فان دول خط المواجهة ونيجييريا وقت بالتزاماتها في هذه العملية . ولسوء الحظ ، فان فريق الاتصال الغربي لم يحقق بعد دوره في هذا الاجراء\* .

لقد حان الوقت ليقوم المجلس باعادة تأكيد نفسه في الاضطلاع بمسؤولياته . وترى أوغندا ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) سوف يبقى هو الأساس الوحيد للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا . ولا يمكن ان يكون هناك حل مرض خارج نطاق القرارين ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) و ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

نحن نرى في اوغندا دائما ان أية مناقشة لتسوية مسألة ناميبيا يجب ان تستند الى بعض المبادئ الاساسية ، وهذه المبادئ هي أولا ، ان لشعب ناميبيا حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال القومي في ناميبيا متحدة تتضمن خليج والفييس وجزر بنغوين وغيرها من الجزر الاخرى .

ثانيا ، ان على الامم المتحدة مسؤولية خاصة ازاء ناميبيا . ثالثا ، ان احتلال جنوب افريقيا ومشروعاتها الدستورية التسوية مع ما يسمى بالتسوية الداخلية ، كل هذا غير مشروع ويجب أن يدان . رابعا ، ان استغلال جنوب افريقيا والمصالح الاجنبية الاخرى لموارد ناميبيا ، مع استمرار الاحتلال غير المشروع يثل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة . خامسا ، ان لشعب ناميبيا الحق ، في وجه صلف المحتل ، في أن يشن - عن طريق سوابو ، مثله الشرعي الوحيد - نضال تحرير بكل الوسائل ، بما في ذلك النضال المسلح .

أود ان اعرب عن تقديرنا للامين العام ، سعادة خافيير بيريز دي كوبيار ، ومثله الخاص السيد آتيساري لجهودهما في محاولة تحقيق استقلال ناميبيا والقضاء على الموقف المتفجر الناجم عن الاحتلال غير المشروع . ونتفق معه بشأن الآراء التي اعرب عنها في تقريره حيث قال :

"أعتقد ان تسوية مسألة ناميبيا لها اهمية بالغة بالنسبة لمستقبل السلم والازدهار في المنطقة بأسرها . ولهذا السبب ، فاني ألح على اعتبار مشكلة ناميبيا مشكلة اساسية في حد ذاتها ، سيخفف مجرد حلها من حدة التوترات الاخرى في المنطقة وسيكون في مصلحة كل المعنيين على الاجل الطويل . . . . . ولا يسعني الا أن أكرر انني أعتبر استقلال ناميبيا المسألة الجوهرية والاساسية التي يجب علينا أن نواجهها الآن بدون مزيد من التأخير . " ( S/15776 ، الفقرة ٢٠ ) .

أود ايضا أن أشيد بسعادة السفير بول لوساكا رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وزملائه في المجلس على العمل القيم الذي قاموا به في اعداد ناميبيا للاستقلال .  
وختاما ، أود أن أشيد بدول خط المواجهة لتأييدها الصامد الذي تقدمه لنضال التحرير في الجنوب الافريقي رغم ما تتكبد من متاعب . وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تضامن أوغندا حكومة وشعبا مع شعب ناميبيا في نضاله العادل من أجل الاستقلال بقيادة سوابو ، مثله الشرعي الوحيد .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : أشكر وزير خارجية أوغندا على الكلمات الرقيقة

التي وجهها لبلادي ولي شخصيا .

قبل أن أعطي الكلمة للمتكم التالي ، أود أن أرحب بالسيد وتنس مانغوند ، وزير خارجية زمبابوي ، على طاولة المجلس . وأرحب به بحرارة باسم المجلس .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وأدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس وليلقي بيانه .

السيد فان ويل ( جمهورية ألمانيا الاتحادية ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : السيد الرئيس ، شكرا لكم للسماح لوفد بلادى بالمشاركة في المناقشة بشأن ناميبيا . وانني على يقين من انه تحت قيادتكم القديرة التي لمسناها في مناسبات عديدة سابقة ، سوف تحقق هذه المناقشة الهدف منها ، وهو القيام بكل ما نمك ليتحقق في أقرب وقت ممكن الاستقلال لشعب ناميبيا الذي طال معاناته ، ذلك الاستقلال الذي ضحى من اجله بالكثير .

ان لبلدى - كما هو معروف - روابط تاريخية مع ناميبيا ، ولهذا فانه يهتم اهتماما خاصا بالجهود التي تبذلها الام المتحدة لتحقيق الاستقلال لهذا الاقليم الاخير في افريقيا الذي طال انتظاره للفرصة التي يتحكم فيها في مصيره بنفسه . والسبب الرئيسي الاخير لالتزام حكومتي الطويل باستقلال ناميبيا وتأييدها له ، هو اهتمامنا بالسلم والأمن في الجنوب الافريقي .

علمت حكومتي بقلق وجزع بالغين بالتصعيد الاخير للعنف في جنوب افريقيا وموزامبيق الذي اودى بحياة الكثير من البشر مرة اخرى . وقد ذكر السيد جنشر وزير الخارجية الاتحادى منذ برهة ما يلي : " ان سياستنا المعلنة تقوم على رفض اى حالة لاستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية مهما كان من يلجأ اليها . وفي رأينا ان التغيير الذي توجد حاجة ماسة اليه في افريقيا ، ينبغي ان يتحقق عن طريق توافق الآراء السياسي . ونحن ندين اى خرق للقانون الدولي يكمن في انتهاك سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية . وينبغي انهاء هذه الممارسة فورا ، ممارسة انتهاك الحدود الوطنية ، نظرا لأن الهجمات من هذه الطبيعة تزيد من حدة التوترات في الجنوب الافريقي بشكل خطير ، ويمكن ان تشكل تهديدا خطيرا للسلم " .

عندما انتخب بلدى لأول مرة عضوا في مجلس الأمن عام ١٩٧٧ ، بعد أن انضم الى الأمم المتحدة في ١٩٧٣ ، رأينا أن من واجبنا أن نشترك مع أربع دول غربية أخرى ، أعضاء في المجلس ، في تقديم المساعدة بنشاط لتحقيق تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا . وأمكنا أن نضع في غضون سنة خطة للتسوية قبلتها كل الأطراف المعنية ، وفي مقدمتها الناميبيون أنفسهم ، وقبلتها أيضا جنوب افريقيا ، الدولة القائمة بالادارة ، وأخيرا وليس آخرا المجتمع الدولي ، بوصفها الطريق الوحيد لاستقلال ناميبيا . وهذه الخطة التي وضعتها الدول الخمس بالتعاون الوثيق مع كل الأطراف المعنية حظيت بتأييد مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذي يعد لحد الآن الأساس الوحيد لاستقلال ناميبيا في المستقبل . وأود أن أشير على وجه التخصيص الى أنه لولا تعاون دول خط المواجهة ، وهي تنزانيا وأنغولا وزامبيا وموزامبيق وبوتسوانا ، وزمبابوى التي انضمت اليها فيما بعد ، ونيجيريا التي أيدتها ، لما أمكنا تحقيق النتيجة التي وصلنا اليها . لقد كان ادراكها للممكن والعملي عاملا هاما في عملية التفاوض هذه .

ان حكومتي تشعر بالأسف العميق والقلق الشديد لأنه على الرغم من حصول قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) على قبول عام ، لم تنل ناميبيا بعد استقلالها . لقد انقضت قرابة خمس سنوات على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، بذلت خلالها جهود غير محدودة لتنفيذ هذا القرار . ان تاريخ هذه الجهود معروف تماما ، وأورده متكلمون عديدون سبقوني في الكلام ، ولن أقوم بتعديدها جميعا . سأكتفي بالقول ان السبب الرئيسي لعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) هو عدم توفر العزم السياسي لدى طرف أساسي في النزاع على الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها لدى قبوله هذا القرار .

وناء على ذلك يتضح أن المهمة الرئيسية التي تضطلع بها في المفاوضات الجارية وفي المناقشة الحالية التي يجريها مجلس الأمن هي تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ويعتقد وفدي أن المناقشة الحالية يمكن أن تلعب دورا هاما في تحسين الظروف التي تؤدي الى تنفيذ القرار . فهذه المناقشة بالذات ، بالإضافة الى تواجد عدد كبير من وزراء خارجية دول خط المواجهة والدول الافريقية الأخرى ، فضلا عن بلدان عدم الانحياز ، والعدد الكبير من المتكلمين ، المدرجين في قائمة المتكلمين ، تمثل أمورا تشهد على الأهمية القصوى التي يعلقها المجتمع الدولي بأسره على مسألة ناميبيا . واننا ، ان نوضح ذلك ، نرى أن الوعي العام الهام بأن مشكلة ناميبيا لا يمكن أن تظل دون حل فترة أطول من ذلك يزداد عمقا .

لقد رحبت حكومتي بالتقرير الشامل والموضوعي الذي قدمه الأمين العام في ١٩ أيار/مايو (الوثيقة S/15776) لأنه يعرب، بطريقة جديدة جدا بالثناء، عن أوجه قلق المجتمع الدولي ازا عن التأخير في استقلال ناميبيا . كما أن الأمين العام يجعل فيه من نفسه ، بحق ، الشخص الذي يعبر عن اوجه القلق هذه .

وفي نفس الوقت الذي تبرز فيه هذه الشواغل المشروعة ، يحذر وفدي ، استنادا الى خبرته في هذه المفاوضات، من أنه ينبغي عدم تقويض جو الثقة اللازم بالجزع المبرر ازا عن التنفيذ الذي طال أمده . ويعرف كل شخص في قاعة المجلس هذه جيدا أن الاجتماع السابق للتنفيذ الذي عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ فشل بسبب سيادة الريبة وانعدام الثقة بين الأطراف المعنية ، بما في ذلك انعدام الثقة بالأم المتحدة في مجموعها .

وقد تعهدت الدول الخمس في الوقت الذي انقضى منذ ذلك الاجتماع بالعمل على تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية من أجل وضع الأساس اللازم للتنفيذ .

وكانت أول خطوة على هذا الطريق هي تحقيق اتفاق عام علو، الخطوط العامة للمبادئ الدستورية التي ستدرجها في دستور ناميبيا المستقلة الجمعية التأسيسية التي ستنتخب وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والمناقشات التي أجرتها الدول الغربية الخمس مع سوابو، والأطراف الداخلية في ناميبيا ، وجنوب افريقيا ، ودول خط المواجهة ، وكذلك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ، أثبتت أنه ، بعد ابداء بعض التردد ، اعتبر هذا النهج مجديا . وحلول ربيع ١٩٨٢ كان العمل بشأن المبادئ الدستورية قد اكتمل تقريبا ، وأصبح في الامكان ، فيما يتصل بالمشاورات بين الدول الغربية الخمس مع دول خط المواجهة ونيجيرويا وسوابو في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٢ ، التوصل الى اتفاق نهائي علو، هذه المبادئ أحيل نصه الى الأمين العام وعمم في الوثيقة S/15287 .

وعند ما اقترب العمل بشأن المبادئ الدستورية من نهايته ركزت الدول الخمس على المسائل المتعلقة الأخرى التي كان يتعين بالمثل تسويتها من أجل تعزيز الثقة اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي المشاورات التي جرت في نيويورك في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٢ سوت الدول الخمس هذه المسائل مع دول خط المواجهة ونيجيرويا وسوابو، وسوتها أيضا في محادثات موازية جرت في واشنطن مع جنوب افريقيا . ونتيجة لذلك اجتمع مثلو الأطراف المعنية المشتركة في

مفاوضات نيويورك هذه مع الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وأبلغوه أن المسائل التي  
أثيرت فيما يتعلق بحياد الأمم المتحدة ، بوصفها حكما للتنفيذ ، وفيما يتعلق بتكوين فريق الأمم  
المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، لم تعد مشكلة عقبات في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن  
٤٣٥ (١٩٧٨) .

وشمة نتيجة أخرى للمفاوضات التي جرت في نيويورك في الصيف الماضي هي اليقين من أنه يتعين  
اتخاذ مقرر ازا النظام الانتخابي الذي سيطبق - اما نظام التمثيل النسبي أو نظام الدوائر  
الانتخابية ذات الصوت الواحد - قبل البدء بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .  
لقد حسنت هذه الجهود التي بذلت في الصيف الماضي جو الثقة اللازم ، وأود هنا أن أناشد  
كل من يلتزم بتحقيق استقلال ناميبيا وكل من يشترك في هذه المفاوضات أن يبذل قصاره للحيلولة دون  
تعريض كل ما تحقق حتى الآن للخطر . ومهما كانت ردود الفعل الغاضبة التي تنشر في الصحافة  
والتي تشيها خيبة الأمل المتولدة عن انعدام التقدم ، يتوجب على المشاورين المسؤولين أن يضعوا  
دائما في اعتبارهم الشوط الطويل الذي قطعناه ، فضلا عن أنه يتوجب عليهم ألا يفقدوا صبرهم لأن  
الخطوات الأخيرة من الطريق تستغرق وقتا أطول مما هو متوقع . ان نفاذ الصبر قد يؤدي الى المزيد  
من العقبات وقد يطيل الجزء المتبقي من الطريق الذي ينبغي قطعه .

وعلى اعضاء فريق الاتصال التحلي بالصبر في ضوء الشواغل الامنية الاقليمية . وفي حين ان وفد بلادى ينو بان هذه الشواغل لا تشكل جزءا من المهمة التي اضطلع بها فريق الاتصال في عام ١٩٧٧ ، لا بد ان نذكر ان هذه الشواغل قائمة فعلا وانه ينبغي ان يأخذها في الاعتبار كل من يهدفون بواقعية الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ولقد اظهرت تطورات المفاوضات حول ناميبيا ان وجود القوات الاجنبية في منطقة الجنوب الافريقي مسألة تشير الشك وعدم الثقة .

وان حكومة بلادى ، شأنها شأن الحكومات الاخرى ، قد شعرت بالفرح ازاء بطء التقدم والتعويقات التي شهدناها في جهودنا المشتركة لتحقيق الاستقلال لنايبيا . وعلى الرغم من ذلك ، فاننا لعل ثقة من أن مجلس الامن سوف يتصرف على اساس مسؤوليته تجاه ناميبيا وبادراك لما هو ممكن من الناحية السياسية ، آخذا في الاعتبار العوامل السيكولوجية التي تنطوي عليها العملية بحيث لا يعطى اى شخص ذرائع جديدة لتأخيرات اخرى .

وأود أن اختتم كلمتي هذه بالاعراب عن تقديرنا للامين العام ، بالدرجة الاولى ، ولممثلته الخاص وللامانة العامة قاطبة ، على عطيم الجدير بالشأن وجهودهم التي لا تعرف الكلل ، وهي جهود يبذلونها باستمرار من اجل قضية تلتزم بها حكومة بلادى التزاما عميقا . وكان لما تحلى به شركاؤنا الافارقة في عطية التفاوض من بعد النظر والواقعية والنهج الهادف لتحقيق النتائج اهمية حاسمة في التوصل الى هذه المرحلة النهائية في جهودنا الدبلوماسية المشتركة . وينبغي لنا الان ان نعمل سوية ونشجع على الثقة والارادة السياسية اللازمة للبدء في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ولقد برهن كل منا على ان المبدأ الوارد في ميثاق الامم المتحدة والمتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات ليس مجرد عبارة جوفاء ، ولكنه يمكن ان يترجم الى حقيقة سياسية حتى في ظل ظروف صعبة . ويحدونا الامل في ان القضية الناميبية سوف تتوج بالنجاح الكامل قريبا . اما الفشل فلن يؤدي الا ارضا غرور من لا يؤمنون بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتوفيق . ان جمهورية المانيا الاتحادية تظل ملتزمة بهذه المبادئ التي قبلت بطبيعتها الالتزامية عندما انضمت الى الامم المتحدة . ولذلك فاننا سوف نسهم بقسطننا بمثل العزم الذي عملنا به من قبل من اجل تحقيق النجاح للجهود الرامية الى احراز ناميبيا لاستقلالها في اقرب وقت ممكن عن طريق انتخابات حرة وعادلة ومعترف بها دوليا تقوم على اساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

لقد تكلم بالأمس وزير خارجية بلادي ، السيد جينشير ، في اجتماع عام اقيم احتفالا بالذكرى العشرين لتأسيس منظمة الوحدة الافريقية ، وأشار بصورة خاصة الى مسألة ناميبيا ، وأود أن أستشهد بفقرة من خطابه جاء فيها :

" لا بد في النهاية من أن يسمح للشعب الناميبي بممارسة حقه في تقرير مصيره السياسي بنفسه . وهذا هو هدف الحكومة الاتحادية في جهودها التي لا تعرف الكلل من أجل التوصل الى تسوية سلمية تقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ان التعجيل بتنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق حل لمسألة ناميبيا ، كما ذكرت أمام البرلمان الأوروبي في ٨ شباط/ فبراير من هذا العام ، يظل هو الهدف المهم في سياسة الحكومة الاتحادية بشأن ناميبيا . وان الحكومة الاتحادية تنتهج هذه السياسة مع شركائها في فريق الاتصال الغربي الذي يضم خمسة أعضاء . والدول الأوروبية العشر متفقة في تأييدها لهذه السياسة " .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : اشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

التحدث التالي هو ممثل المغرب ، الذي ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد زنتار ( المغرب ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : اسمحوا لي سيدي ، بآدئ

ذي بدء ، بأن اقدم لكم تهاني الحارة على تسنمكم منصب رئاسة مجلس الامن وان اعرب ايضا عن سعادتني باننا ، خلال فترة رئاسة زائير لمجلس الامن قط حظينا بحضور صاحب السعادة كاماندا وا كاماندا ، وزير خارجيتها ، الذي قدم بنفسه لشغل مكان الرئاسة هذا بصدد نظر المجلس في بند يكسي اهمية خاصة بالنسبة لافريقيا .

وعلاوة على ذلك ، فان كونكم تمثلون بلدا يحتفظ المغرب معه بعلاقات من الاخوة الحققة ، وخبرتمكم الشخصية الطويلة في الامم المتحدة والاحترام العظيم الذي نكنه اليكم ، كل ذلك يشكل ضمانا أكيدا بأن مداوات المجلس ستكون على مستوى الامال التي يعلقها شعب ناميبيا البطل والشعوب الافريقية بصورة عامة على هذا الاجتماع .

وأود ايضا ان أوجه تحية خاصة الى السيدة جين كيركاتريك ، ممثلة الولايات المتحدة الامريكية،

على الطريقة المقتدرة والحصيفة التي ادارت بها مناقشة المجلس الحساسة في الشهر العاضي .



واعرب ايضا عن امتناني لكم ولجميع اعضاء المجلس للسماح لي بالاشتراك في هذا الاجتماع .  
وأودّ هنا ان اعرب عن املي المخلص بأن تسفر مداولات مجلس الامن عن نتائج ايجابية نأمل أن تكون  
آخر المناقشات المكرسة لناميبيا في ظل السيطرة الاستعمارية .  
ان استئناف نظر مجلس الامن في مسألة ناميبيا الذي يعرزه رسميا الحضور الشخصي للعديد من  
وزراء الخارجية الذين وفدوا من اربع قارات ، يشكل تجسيدا رائعا لكون المجتمع الدولي قد نفذ صبره .  
والواقع انه حتى يومنا هذا لم تغلح النصائح ولا الادانات ، ولا العقوبات المتكررة التي اتخذت بنساء  
على مبادرة بلدان حركة عدم الانحياز او منظمة الوحدة الافريقية ، فسي حمل النظام العنصرى في جنوب  
افريقيا على قبول الوقائع . ان نظام الفصل العنصرى يصرّ بعناد على الحاق الأذى والعنف وكل ضروب  
القهر بشعب ناميبيا الشقيق . كما ان هذا النظام يوزع اعماله العدوانية المتكاثرة على الدول الافريقية  
المستقلة المجاورة يزعزع الاحوال السياسية والاقتصادية لتلك الدول .  
وفي ذات الوقت الذي بدأ فيه المجلس مناقشته الحالية للمسألة ، قام نظام بريتوريا ، بدلا من أن  
يكون عند توقعات المجتمع الدولي ، بشن عملية عدوانية صفيقة ضد السكان المدنيين المسالمين كليا  
في البلد الشقيق موزامبيق . ان هذا العمل الوحشي الجديد يدلل مرة اخرى على ازدراء نظام الفصل  
العنصرى ازدراء كليا لقرارات المجتمع الدولي واحترام القانون والمشرعية والقواعد الاخلاقية بصورة عامة .  
ان حماس بريتوريا لزيادة سياسة التناحر الاجتماعي والعنصرى ، في جنوب افريقيا نفسها وفي  
ناميبيا ، تمثل وصمة عار في الضمير الانساني ، وهكذا فانه من حق الشعب الناميبى ان يلجأ الى شتى  
الوسائل المتاحة له للدفاع عن بقاءه واستعادة استقلاله وضمان سلامة اراضيه .

والرغبة في تحطيم دورة العنف هذه ، التي لا تآلوتزداد اتساعا ، هي ذاتها التي جعلت الأمم المتحدة تتناول بكل هذا الاصرار البحث عن حل سلمي لمشكلة ناميبيا . وبالرغم من العقبات التي تفننت سلطات جنوب افريقيا في خلقها منذ سنوات لتحويل الأمم المتحدة عن الرسالة التي تتحمل المسؤولية الكاملة عنها ، وبالرغم من اصرار النظام العنصرى على الاستمرار في رفض الاعتراف بالمحتوم ، فان عزم الأمم المتحدة لا ينبغي أن يسمح له بأن يفترا أو يضعف بأية صورة .

بيد اننا قد تناولنا الكثير منذ الفاء الا انتداب الذى كانت قد منحه عصبة الأمم لجنوب افريقيا على ناميبيا ، وهناك معالم هامة قد أرسيت بغية السماح بالتوصل الى حل سلمي تدريجي ونهائي لمشكلة القلعة الأخيرة للاستعمار في القارة الافريقية .

فنشاط مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذى يتراسه الأخ بول لوساكا ، يستحق منا كل تقدير بسبب ثقل وتعقد المهمة التي عهد بها الى هذه الهيئة والانجازات التي حققتها بوصفها السلطة القانونية المكلفة بمهمة الحفاظ على مصالح الشعب الناميبى .

كما أن مجلس الأمن ، باعتماده القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد خط نهجا واعتمد خطة من اجل وصول ناميبيا الى الاستقلال . وقد افضى قبول هذا النهج من قبل جميع الاطراف الى زخم ملو بالامال والتفاؤل كان ينبى عن حل سريع وجيد ونهائي لمشكلة ناميبيا .

وصفة خاصة فان الدور الاساسى الذى أنيط بالأمين العام للأمم المتحدة في مجال تنفيذ هذه الخطة كان يعكس حرص هذه المنظمة على أن تتولى ، من خلال جميع السبل الملائمة ، مسؤوليتها الكاملة عن عطية تصفية الاستعمار في ناميبيا . وكما يتجلى تماما من التقرير الاضافى الجديد (S/15776) الصادر عن الامين العام بشأن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا ، تم تسجيل تقدم ملموس بل حاسم بالنسبة للعديد من النقاط . ولهذا السبب فاننا نعتقد ان تعزيز دور الامين العام لا بد ان يسهم في اعطاء دفعة حاسمة من اجل التسوية النهائية لمسألة ناميبيا .

ويود وفد بلادى كذلك ان يشير ، مشجعا ، الى الجهود الطيبة التي تبذلها البلدان الاعضاء في فريق الاتصال ، تلك الجهود التي امكن من خلالها التغلب على بعض الصعوبات . ولكن اذا كان يجب لهذه الجهود ان تستمر ، كما يتراءى لنا ، فسيكون من الافضل تكثيفها لان التعنت الاعمى لنظام الفصل العنصرى يتطلب عملا حاسما منسقا ومركزا يستخدم كل وسائل الضغط الفعالة المعروفة تماما لشركاء جنوب افريقيا .

ان تطبيق خطة الامم المتحدة ، الذي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار نفاذ الصبر المشروع لشعب ناميبيا وجميع الشعوب الافريقية ، يجب ان يشمل جدولا زمنيا الزاميا من اجل حصول ناميبيا على الاستقلال . ولا بد من النص في نفس الوقت على اعمال الردع التي ستتخذ حيال جنوب افريقيا لحملها على التعاون بمزيد من الجد في تنفيذ مقررات الامم المتحدة . وصفة خاصة فان تطبيقا اكثر صرامة وحسما لتدابير حظر توريد الاسلحة ، التي اعتمدها مجلس الامن منذ عام ١٩٧٧ لا بد ان يعد جزءا من ضمن التدابير الملحة التي يطلبها اعضا هذا المجلس بالاجماع .

ان مجلس الامن ، وهو الذي يتحمل المسؤولية الاولى في مجال الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ، لا بد ان يستمر في القيام بدوره الاساسي ، وذلك بان يقوم ، ونما تاخير باعتماد التدابير المحسوسة التكميلية التي تفرض نفسها لا جبار جنوب افريقيا على الانخراط في العملية الحالية ، ونما تسويق ودون نوايا مهتنة ، وان يقرب سرعة مرة اخرى السلام في المنطقة وان ينصف شعب ناميبيا الشهيد .

وفي التقرير الاخير الخاص بتطبيق قرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسالة ناميبيا (S/15776) قدم الامين العام السيد خافيير بيريز دى كوبيار تحليلا منطقيا متعمقا للوضع في هذه المنطقة من الجنوب افريقي واستخلص النتائج التي تستحق ان يعتمدها هذا المجلس ، واود ان اذكر بصفة خاصة الفقرة التالية :

" وان آثار التأخير يحس بها احساسا عميقا ليس شعب ناميبيا فقط ، الذي على الامم المتحدة واجب خاص تجاه رفاهته ، وانما دول اخرى في المنطقة ايضا .

ان تسوية مسألة ناميبيا لها اهمية بالغة بالنسبة لمستقبل السلم والازدهار في المنطقة بأسرها . ولهذا السبب ، فأنني الح على اعتبار مشكلة ناميبيا مشكلة اساسية في حد ذاتها ، سيخفف مجرد حلها من حدة التوترات الاخرى في المنطقة وسيكون فـصي مصلحة كل المعنيين ، على الاجل الطويل " . ( S/15776 ، فقرة ٢٠ )

ان وضوح هذه الفقرة واللفة المسؤولة التي استعملها الامين العام سوف تغني الكثيرين عن التعقيب بشكل مطول على هذا الموضوع امام المجلس .

والنسبة للمغرب فانه ما فتى يؤيد الكفاح الباسل للشعب الناميبى منذ بدايته ، وهو يتعهد بالاستمرار على موقفه الى ان يتم الوفاء بالتطلعات المشروعة لهذا الشعب فـي استقلال وسيادة وسلامة اراضي ناميبيا بما في ذلك والغيس باى .

واثنا مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول او حكومات البلدان غير المنحازة اعلن رئيس الوفد المغربي ، صاحب السمو الملكي الامير سيدي محمد ميملا لانيه صاحب الجلالة الطك حسن الثاني ، في بيانه التاريخي ، ما يلي :

" ان المغرب يحي نضال شعب ناميبيا ويؤكد دعمه الثابت للنضال الذي يخوضه من اجل استقلاله الكامل وسلامة اراضيه . ويطلب من المجتمع الدولي ان يتحرك وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة لمضاعفة جهوده من اجل احباط اية مناورات يقوم بها النظام العنصرى وحتى يمكن البدء بالفعل بالعملية التي من شأنها ان تؤدى الى حل نهائي لمشكلة ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

وختاما يود الوفد المغربي أن يعرب عن تقديره العظيم لنتائج اعلان باريس بشأن ناميبيا في نيسان / ابريل ١٩٨٣ الذي قدم لنا فيه صاحب السعادة السيد مصطفى نيباس ، وزير خارجية السنغال ورئيس المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال ، عرضا موضوعيا لمضامين هذا الاعلان ، وصفة خاصة الفقرة ٣٠ التي يسرنى أن أقتبسها :

" وليس بهعيد ذلك اليوم الذي ستكون ناميبيا فيه مستقلة استقلالاً حقيقياً . وان شعب ناميبيا لا يقف وحده في سعيه في قضيته النبيلة ، بل يستطيع أن يعتمد

على دعم جميع الشعوب والحكومات التي تلتزم حقيقة بتحقيق العدالة في عالم يسوده السلم (S/15757 ، فقرة ٣٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المغرب على كلماته الرقيقة

التي وجهها لي وإلى بلادى .

المتكلم الثاني هو ممثل تونس . وأدعو إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس .

السيد سليم (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بادئ ذي بدء ، أود

أن أشكركم كما أشكر أعضاء مجلس الأمن لراحة الفرصة لوفد تونس - من بين وفود أخرى - للاشتراك في هذه المناقشة الهامة بشأن المسألة الهامة لنا ميبيا .

ومن محاسن الصدق أن ينعقد هذا الاجتماع برئاسة ابن بار من أبنا إفريقيا .

وهذا لنا مصدر اطمئنان وارتياح . فبفضل خبرتكم الواسعة وخصالكم الطيبة ، نحن على

ثقة من أن مجلس الأمن سيكون قادرا على النهوض بمسؤولياته وخاصة في هذه اللحظة الصعبة

التي نتحتم فيها سلطته . واننا نهنئكم تهنئة حارة ونسدى اليكم تمنياتنا الاخوية بالنجاح .

كما نتقدم بالتهناني أيضا إلى سلفكم السفيرة جين كيركباتريك للطريقة التي وجهت

بها أعمال المجلس في شهر نيسان / ابريل .

لقد كان من المقرر أن يصل اليوم وزير الشؤون الخارجية في جمهورية تونس لكي يضم صوته الى أصوات زملائه ، الذين كلّفهم مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز بأن يجيئوا الى هنا ، ويؤكدوا من جديد تمسك حكوماتهم وحركة عدم الانحياز بمجموعها بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز دور الأمم المتحدة وهذا المجلس - أي أنهم ، وبعبارة أخرى ، قد كلّفوا بالحضور الى هنا ليقدموا بياناً بواقع الحال ، وليتقدموا بطلب . فأما واقع الحال ، الاستثنائي المرارة في طبيعته المظلمة ، فهو ان ناميبيا ، بالرغم من الالتزامات المعلنة والتأكيدات المعطاة ، لا تزال حتى اليوم غير مستقلة . وأما المطلب ، المرتكز على المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة وعلى المسؤولية الأساسية التي عهدت بها الدول الأعضاء الى هذه الهيئة العليا في المنظمة ، فتتمثل في ان يتمكن مجلسكم هنا بشكل ايجابي في هذه المرة ، من الرد على الطلب الملح الموجه من المجتمع الدولي ، وأن يتخذ ، على ضوء واقع الحال المذكور ، الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا .

وما ان السيد وزير خارجية تونس لم يتمكن ، بسبب التزامات لم تكن بالحسبان ، من السفر الى نيويورك ، فانه قد كلّفني على وجه الدقة بأن أؤيد الجهد المشترك الذي يقوم به زملاؤه الأفارقة أمام المجلس ، وأن أؤكد مرة أخرى رسمياً ، هنا ، تضامن حكومة الرئيس بوريقيبة الجامع المانع مع المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في كفاحها من أجل كرامة اشقائنا النامبيين ومن أجل تحقيق تطلعاتهم المشروعة في الاستقلال والحرية . واننا نود أن نطلب الى زعيم سوابو سام توجوما ، المناضل العظيم في سبيل الحرية ، الذي نحبي وجوده هنا بيننا ، أن ينقل هذه الرسالة الى شعبه في ناميبيا .

ان قصدنا من التكلم اليوم أمام المجلس ليس - ولا يمكن ان يكون - الدفاع عن قضية استقلال ناميبيا ان هذه المرحلة في رأينا ، قد انقضت منذ عهد طويل . وليس قصدنا كذلك تعليق الأمل على حدوث تغيير فجائي في المواقف من جانب نظام الفصل العنصري القائم في بريتوريا ، وهو نظام يرتكز بصفة أساسية على أعمال القهر والقمع والعدوان ولا يستطيع اطلاقاً أن يقبل من تلقاء نفسه لغة التفاوض أو مفهوم الديمقراطية أو الانتخابات .

بل ان ما نوده هو أن نفكر في الدور الذي يمكن أن تقوم به منظماتنا والأسلوب الذي يجسب أن

تفي من خلاله بمسئولياتها ؛ لأن المشكلة الناميبية ليست الا مشكلة مسؤولية الأمم المتحدة عن اقليم  
تمارس عليه سلطتها ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، بهدف الأخذ بيده الى الاستقلال في أقرب وقت .  
فمنظمتنا ، في الواقع ، تجد نفسها مسؤولة على مستويين : أولا ، على المستوى العام ،  
بمقتضى القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ، الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ ثم على  
مستوى محدد ، مستوى واجب تنفيذ خطة تسوية مسألة ناميبيا ، التي اطلق عليها خطة الأمم المتحدة  
لناميبيا ، والواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . فباى قدر أتاحت للأمم المتحدة امكانية  
الوفاء بهذه المسؤولية ؟

لقد قامت الأمم المتحدة لسنوات باعتماد قرارات واتخاذ مقررات معينة . فمنذ ١٧ عاما مضت  
انهيت ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا بشكل رسمي ؛ ومنذ قرابة ١٢ عاما أظنت محكمة العدل الدولية  
ان احتلال اقليم ناميبيا هو احتلال غير شرعي ؛ ومنذ أكثر من سبعة أعوام أظن مجلس الأمن أنه لا غنى  
عن عقد انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها في اقليم ناميبيا بجموعه ، باعتبار أنه يمثل  
كيانا سياسيا واحدا . وأخيرا ، منذ خمسة أعوام مضت ، اعتمد مجلس الأمن خطة تسوية مسألة ناميبيا  
بالوسائل السلمية وصادق عليها المجتمع الدولي . ومع ذلك ، يجب علينا ان نلاحظ هنا أنه ، على الرغم  
من هذا السجل الحافل ، وعلى الرغم من القرارات والمقررات العديدة ، لا تزال جنوب افريقيا اليوم  
تواصل احتلالها غير الشرعي لناميبيا وتواصل في هذا الاقليم استغلالها الشائن للموارد الطبيعية  
والبشرية .

والانطباع الذى يخرج به المرء من ذلك كله هو أن منظمة الأمم المتحدة لم تتمكن في نهاية الأمر  
من أن تتخذ تدابير ، الا عندما كانت هذه التدابير تدخل في اطار المبادئ الرئيسية والنظريات .  
أما حين كان يمكن أن يكون للتدابير المقترحة أى أثر محدد أو ان يكون من شأنها ان تحرم نظام بريتوريا  
من وسائل الاستمرار في سياسته أو أن تؤدي فعلا الى استقلال ناميبيا ، فقد كانت منظمتنا تجد نفسها  
منوعة من المضي قدما ومحرومة من النهوض حتى النهاية بمسئولياتها .

ان هذه المسألة تثير القلق البالغ ، لأن حل هذه المشكلة هو في الواقع بين أيدينا ، بيد  
أيدى أعضاء هذا المجلس ، مجلسكم المكلف على وجه التحديد بالدفاع عن المبادئ الواردة في الميثاق

وضمان تنفيذها ، بين أيدي أولئك الذين يتحطون مسؤولية خاصة في هذه القضية ، لأنهم ، منذ عام ١٩٧٨ ، وعدوا رسمياً شعب ناميبيا وشعوب افريقيا بمجموعها باجتثاث آخر قلعة للاستعمار ، في هذه الأرض الافريقية ، عن طريق الوسائل التي أظنوا أنها ستكون أكثر الوسائل فاعلية ، منذ نهاية عام ١٩٨١ .

ورد على الاسطة والمطالب التي عبر عنها المجتمع الدولي في نيسان /ابريل ١٩٨١ ، أمام مجلس الأمن ذاته ، كان الرد المشط والموجع الذي أعطي آنذاك مصحوبة بدعوات للصبر وعود جديدة ، تقول ان بداية عام ١٩٨٣ يمكن ان تكون التاريخ الذي تنضم فيه ناميبيا الى مجموعة الشعوب الحرة المستقلة ، مدلة بذلك على نجوع السبل والوسائل التي كانت هناك دعوة اليها . ومع ذلك ، ما هي الحالة اليوم ؟ ان ناميبيا لاتزال غير مستقلة . وأعمال القمع الموجهة ضد شعب ناميبيا هي أقوى منها في أي وقت مضى . واستغلال الموارد الطبيعية الخاصة بالشعب النامبي يتم على مستوى أكثر ارتفاعا . أما أعمال العدوان التي ترتكب الواحد تلو الآخر ضد البلدان المجاورة لناميبيا ، فانها تتخذ أسلها متصاعد المنهجية ، وكأنها في خدمة سياسة لا تهدف الى مجرد ارباب هذه البلدان المستقلة ذات السيادة ، بل الى التهويل على مجلس الامن نفسه . والعدوان الأخير المرتكب ضد اخواننا في موزامبيق في نفس اليوم الذي بدأت فيه هذه المناقشات لا يمكن أن يكون له أي تفسير آخر .



ولكن جنوب افريقيا لا تكفي بمثل هذه الممارسات . وهي في نفس الوقت تلجأ الى وسائل أخرى من أجل الحصول على دعم أكبر من حلفائها ومن أجل ضمان أنها لن تتعرض لأية عقوبة .

وهكذا ، فان تدهور الأزمة الاقتصادية في العالم ، أو زيادة التوتر في العلاقات الدولية تستغلها جنوب افريقيا وحلفاؤها الاستراتيجيين لمصلحتها لكسب مزيد من الوقت وطالة احتلالها غير المشروع لناميبيا .

وهكذا ، ان العديد من شركاء بريتوريا يبدون أنهم بدافع من الرغبة في مواجهة مصاعب الأزمة الاقتصادية ، لا يزالون بتأنيب الضمير ، بينما يعلقون الأهمية بصورة متزايدة ومكشوفة على علاقاتهم الاقتصادية والعسكرية مع جنوب افريقيا ، وهذا قبلوا أن يعززوا نظاما أدانه الضمير العالمي والشرعية الدولية .

هكذا ، ان عودة حدة التوتر بين الشرق والغرب ، والتهديد بالعودة الى الحرب الباردة ، يشكلان الذريعة للقيام بمساومات طويلة لاقامة علاقة غير مقبولة بين حصول ناميبيا على الاستقلال بشكل مشروع والتشكيك في حق مشروع للدول المستقلة في المنطقة في اختيار حلفائها بشكل سيادي .

وإذا دخل هذا كذلك في اطار أسلوب تسويفي معروف جيدا سواء في الجنوب الافريقي أو في الشرق الأوسط ، تحت ذريعة أية مصلحة استراتيجية كانت ، يسمح للمعتدى بالاعتراض لأية عقوبات وأن يعكس ويحيد أي رد فعل تظهر في الغرب .

تلك هي الحقائق الموضوعية التي نواجهها اليوم . ومهما كانت هذه الحقائق خطيرة فنحن من جانبنا لا نرى أي سبب يمنع شعبا ، وهو شعب ناميبيا ، من أن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية والعدالة . ولا نرى أن هناك سببا قويا يمنع الأمم المتحدة التي ساهمت في تحديد هذه المبادئ وتعميمها عالميا من أن تفي بمسؤولياتها ولا أن يواجه مجلس الأمن موقفا يستحيل عليه فيه أن يدافع عن مبادئه وينفذها في العالم أجمع .

نحن نحرص على أن المنعطف الذي سارت فيه مفاوضات فريق الاتصال لا يجب أن يؤدي بها الى اتجاه مختلف . وان التفسيرات التي استمعنا اليها لا تبعث على الاطمئنان . والتقييم المنطقي الواضح الذي عرضه وزير خارجية أحد أعضائه ، الذي هو أيضا عضو دائم في مجلس الأمن يلقي الضوء في هذا المجال .

ويجب أن يذُكر مجلس الأمن فريق الاتصال بالالتزامات التي أعلن عنها ويدعوه إلى الالتزام والتمسك بها . ويجب أن يذُكر بقوة بأن العوامل التي لا تدخل في إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أو ليست جزءاً منه لن تعيق تنفيذه ، كما أكد ذلك التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام الذي أود هنا أن أحياه على الجهود القيّمة التي يبذلها باستمرار في هذا المجال . ونود أن نهني السيد بيريز دي كوبيار وفريقه ونجدد تمنياتنا الطيبة لنجاح جهوده .

ونود هنا أن نعيد تأكيد أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال هو الأساس الوحيد للتسوية التفاوضية لمشكلة ناميبيا . وان تنفيذه لا يجب أن يتعرض لمزيد من التأخير . ويجب أن ينفذ دون أي شرط ومدون تحفظات أو تغييرات .

تلك هي الوعود التي قد منّاها لشعب ناميبيا والالتزامات التي ارتبطنا بها أمامه . وان قبول هذه الخطة من جانب الممثل الشرعي للشعب النامبي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، قد تم على هذا الأساس وفي ظل هذه الظروف . وان أية محاولة جديدة لتعديل أو تغيير هذه الخطة ، أو أي تأخير إضافي في تطبيقها ، من شأنه أن يؤدي بشكل مشروع إلى أن تتحرر سوابو وافريقيا كلها من الالتزامات التي وردت في الخطة التي اقترحتها أصلاً مجموعة الدول الغربية الخمس .

أما تونس ، من جانبها ، فإنها سوف تستمر في تقديم دعمها لقضية ناميبيا في إطار احترام الخيارات والمقررات التي تجدد سوابو من المفيد اتخاذها ، وهي الوحدة التي تطك أن تحدد الطريق الذي يسلكه شعب ناميبيا في كفاحه من أجل التحرر الوطني .

بعد هذا ، لا يزال وفد بلادي يتساءل عما اذا كان الوقت قد حان لنستسلم للتشاور أم لا يزال من الممكن الاعتقاد أن طريق السلام لم يعدّ بالكامل .

اذا كانت منظمنا ، وهي الوحدة التي لها سلطة شرعية على ناميبيا حتى استقلالها ، لا تستطيع — وهي بهذا تجازف بسمعتها ومكانتها ومصداقيتها — أن تواجه التحدي الأخير من جانب بريتوريا ، هل يستطيع مجلس الأمن في إطار جهوده لتحقيق المبادئ والأهداف التي وضعها المجتمع الدولي ، هل يستطيع أن يعمل بموجب أحكام الميثاق لتنفيذ القرارات ؟

باختصار ، انما أبدت دول أعضاء بالذات ارادة سياسية حقيقية وتصرفت بما يتجاوز التقيد المفرط بالقانون والمواقف السياسية ، هل يمكن حينئذ أن يتحقق النجاح ، وسوف يكون هذا نجاحا للعدالة والقانون ، وسوف يكون نجاحا للهادئ التي نؤمن بها في هذه المنظمة . وسوف يكون أيضا نجاحا للأمم المتحدة ، التي يذكر ضعفها في نفس اللحظة التي تحاول فيها تحمل مسؤولياتها .

نحن ننتظر من مجلس الأمن أن يعمل بأسلوب يتواءم مع تساؤلاتنا وتوقعاتنا في هذه المناقشة ، والهدف النهائي هو أن تطوى آخر صفحة من صفحات تصفية الاستعمار .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : أشكر ممثل تونس على بيانه وعلسى

كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل رومانيا وأدعو الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس

وأن يدلي ببيانه .

السيد مارينسكو ( رومانيا ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم ولسائر أعضاء مجلس الأمن عن شكرى لمنح الفرصة لــــي للمشاركة في هذه المناقشة التي تتسم بأهمية خاصة .

وأود أيضا ، مثل بقية الوفود ، أن أعبر عن ارتياحي ان أرى على رأس مجلس الأمن

ممثل زائير ، وهوبلد تحتفظ رومانيا معه بعلاقات الصداقة التي تقوم على التقدير والاحترام المتبادلين .

ان حقيقة ان مثل بلد افريقي يتراس مجلس الأمن في الوقت الذي يبحث فيه المجلس مشكلة ناميبيا مرة أخرى ، تعزز الشعور بالالاحاح في حل هذه المشكلة .  
أود أيضا أن أنقل الى الأمين العام لمنظمتنا تقديرونا لجهودها التي لا تكل ، وان اؤكد له تأييد بلدي للاجراءات التي يتخذها لحل مشكلة ناميبيا .

منذ سبعة عشر عاما — كما ذكر العديد من المتكلمين — عندما انتهت الامم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وتولت مسؤوليتها بشأن حصول هذا الاقليم على الاستقلال ، ادانت الدول الاعضاء والمجتمع الدولي بطريقة متكررة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا وطالبوا دون اى لبس بانسحاب القوات العسكرية لجنوب افريقيا ، وادارتها من هذا الاقليم حتى يتمكن شعب ناميبيا من أن يمارس بحرية حقه في اختيار سبيل التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

لقد تجلت هذه الارادة بوضوح وتم التعبير عنها ، في العديد من قرارات الجمعية العامة وكذلك في قرارات مجلس الأمن وصفة خاصة القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين وضعنا خطة حصول ناميبيا على الاستقلال .

ان المؤتمر الاخير المنعقد في باريس و " المؤتمر السابع لرومانيا " دول او حكومات بلدان عدم الانحياز " المنعقد في نيودلهي لهما اهمية خاصة في اطار تكثيف الجهود من جانب جميع القوى التقدمية والديمقراطية من اجل انهاء احتلال ناميبيا ، وزيادة تأييد نضال شعبها لممارسة حقه في الاستقلال دون اى تأخير ، وحقه في تحرير وطنه ليصبح دولة مستقلة موحدة ، وفي النهاية لاستئصال الاستعمار والسيطرة الامبريالية من القارة الافريقية .

ان تاريخ المفاوضات من أجل استقلال ناميبيا هو قصة رفض سلطات بريتوريا المستمر أن تفهم حقائق العالم اليوم ومعنى التغييرات السياسية التي تجرى حاليا في العالم . ان التعنت الذي تتحدى به جنوب افريقيا القواعد المبدئية للقانون الدولي وبدول ليس فقط في تعزيز النظام الاستعماري في ناميبيا واستمرار سياسة الفصل العنصري المقيتة ، بل أيضا في أعمال العدوان المتكررة التي ترتكبها ضد البلدان الافريقية .

لقد لمسنا ذلك مرة أخرى في الأيام القليلة الماضية . رأينا أن السياسة الاستعمارية للفصل

العنصرى تولّد العنف والعدوان . ان العمل العدواني البالغ الخطورة الذى ارتكب ضد مواهبى ليس سوى تعبير صارخ عن هذه السياسة التي تتميز بالعنف والعدوان والتي لا تتردد في اللجوء الى أية وسيلة من الوسائل . شمة حالة خطيرة منذ وقت طويل . وان سياسة سلطات بريتوريا صدر مستمر لرزعمة الاستقرار في القارة الافريقية ، وتهديد متواصل لأمن الدول الافريقية وللسلم والأمن الدوليين . ان حالة الأمر الواقع القائمة في هذا الجزء من العالم مشيرة للقلق بصفة خاصة لأنها تحدث في وقت يتردى فيه الوضع الدولي .

ان دعم كجاج شعب ناميبيا ، الذى تقوده المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي لشعب ناميبيا ، والعمل الذى يستهدف ارقام جنوب افريقيا على انها احتلالها غير الشرعي لناميبيا وسياستها القائمة على العدوان على الدول الافريقية ، هما في نظر رومانيا جزءان هاما من نفس الجهود الشاملة التي تبذل لتحسين المناخ السياسي العالمي وتعزيز السلم والأمن الدوليين وتأكيد احترام حق الشعوب في التنمية الحرة والمستقلة .

ان الطريق المسدود الذى يواجه ، منذ فترة طويلة ، الجهود التي تبذل لتنفيذ الخطة التي أعدتها الأمم المتحدة بعد جهد لتحصل ناميبيا بمقتضاها على الاستقلال بالإضافة الى تدهور الوضع في الجنوب الافريقي نتيجة لسياسة الفصل العنصرى والأعمال العدوانية لنظام جنوب افريقيا العنصرى ، يثيران القلق العميق لدى المجتمع الدولي .

هذه الفترة الحاسمة في هير شعبي ناميبيا تستلزم اجراء حاسم من جانب الأمم المتحدة . ان قدرة مجلس الأمن على العمل على تنفيذ قراراته تحت الاختبار ، وكذلك قدرته على التدخل الفورى والفعال عندما يصبح استقلال الشعوب والاستقرار والأمن الدوليان معرضة للخطر . وما تم الاعتراف به بصفة عامة ، وتأكد مرارا أثناء هذه المناقشة ، ان أساس حل المشكلة الناميبية هو القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذى اتخذه مجلس الأمن بالاجماع . ومن الأمور ذات الدلالة ان كل ما كان على الأمم المتحدة أن تقوم به لتنفيذ هذا القرار قد تم الاتفاق بشأنه . وبالثل ، فان سوابو والسدول الافريقية التي اشتركت في المفاوضات قد اتخذت اتجاها بناه ، تحركها الرغبة في ايجاد حل سلمي للحالة في ناميبيا على أساس الخطة الواردة في القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ومع ذلك فكلما بدت عملية المفاوضات من أجل تنفيذ هذه الخطة . وكأنها ستصل الى نقطة النجاح والاتفاق ، عمدت جنوب افريقيا السى

التكتيكات المعطلة ، وقامت بأعمال العدوان ضد البلدان الافريقية على خط المواجهة . ان جنوب افريقيا وقد نفذت ذرائعها قدمت مؤخرا حجة أخرى واهية مثل الحجج السابقة عليها ، تهدف ببساطة الى استعمار وجودها في الشرفي في ناميبيا ، وذلك بمحاولتها ربط عملية انهاء الاستعمار في هذا الاقليم بمشاكل تدخل بصفة خاصة في اطار سيادة بلدان افريقية أخرى .  
هذه المشكلات كما وردت في تقرير الامين العام :

" . . . لم تكن مثارة ولا متصورة وقت اعتماد القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) " بالاجماع " أو

في المفاوضات اللاحقة التي جرت تحت رعاية الامم المتحدة " . ( S/15776 ، الفقرة ١٩ )

ان الموقف الصلف لجنوب افريقيا وتحديدها المستمر لارادة الاغلبية العظمى للدول ، ما كان يمكن ان يصبحا ممكنين لو لم تكن جنوب افريقيا تستفيد من التعاون والتأييد اللذين يقدمهما لها بعض الدول ومصفة خاصة في الميدانين العسكرية والاقتصادية .  
والفعل ، ان حظر تصدير البترول والسلاح لجنوب افريقيا لم يتم تنفيذه فقط ، بل ان الامكانيات العسكرية لهذا البلد قد تزايدت حقا أيضا ومكنتها ذلك من اتخاذ موقف تعويقي من مطالب الأمم المتحدة .

اننا ان قبلنا خطة الامم المتحدة ، التي تم تأكيدها رسميا ولم يتم التشكيك فيها اطلاقا لا يمكن ان نسمح بأن يضاف اليها اية عناصر تهدف الى تغيير مضمونها بالكامل ، او تعوق تنفيذها . ومن الأهمية بمكان في هذا الاطار ان نصفي الى نداء الامين العام الذي وجهه الى جميع الأطراف المعنية من أجل تعزيز وتنسيق جهودها في اطار الامم المتحدة وابداء ارادتها السياسية حتى تحقق ناميبيا أخيرا استقلالها ، وفقا لخطة الامم المتحدة . اننا نشاطر تماما تقييم الامين العام الذي يرى ان استقلال ناميبيا امر اساسي له اولوية عالية يجب ان نتناوله فوراً ودون اي تاخير .

لقد حان الوقت أن يمارس مجلس الأمن سلطته الكاملة من أجل تنفيذ قراراته ومصفة خاصة القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ان خطورة الموقف تجعل من الضروري أن نتحدث في تطبيق الجزاءات وفقا لاحكام الميثاق ، وهذا ما طلبت به بحق البلدان الافريقية . اننا ننتهز هذه الفرصة لنؤكد مسؤولية أعضاء فريق الاتصال عن تأمين تنفيذ خطة الامم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا بوصفه امرا ملحا دون أية حيلولة توفيقية تتم على حساب حرية وسيادة الدول الافريقية .

ان شعب رومانيا ، الذي خاض عبر تاريخه كفاحا طويلا بالتضحيات من أجل تحرره الوطني والاجتماعي ، قدم منذ البداية دعمه الكامل ، السياسي والدبلوماسي ، المادي والمعنوي ، لكفاح شعب ناميبيا بقيادة سوابو ، من أجل أن يتأكد ، بكل الوسائل الممكنة ، حقه في حياة حرة وكرامة . لقد أكد الرئيس نيكولاى تشاوسيسكو أكثر من مرة في لقاءاته مع قادة الدول الافريقية وسوابو على تضامن رومانيا النضالي مع شعوب الجنوب الافريقي في كفاحها من أجل القضاء على سياسة الفصل العنصرى والتفرقة العنصرية ، ووضع حد لأعمال العدوان والتدمير التي يقوم بها عنصرى جنوب افريقيا ضد البلدان الافريقية .

انني أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد من جديد أن رومانيا مصممة ، بالتعاون الوثيق مع البلدان الافريقية وجميع الدول التي تتسكك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ، على أن تستمر في العمل على الصعيد الدولي من أجل أن يتمكن شعب ناميبيا من أن يمارس ، دون تأخير ، حقه في تقرير المصير ، وأن تتمكن ناميبيا من شغل مكانها بين الدول الحرة في العالم . وقد لاحظنا بارتياح اصرار الأمين العام على مواصلة بذل جهوده لتحقيق هذا الهدف .

اننا نود أن نعبر عن أملنا في أن تؤدي هذه السلسلة من جلسات مجلس الأمن الى اعتماد تدابير محددة وفعالة تهدف الى تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، الأمر الذى سوف يعنى الانهاء السريع للمعطية التي أجلت دون مرور ، والتي تتمثل في القضاء على واحدة من القلاع الأخيرة للاستعمار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل رومانيا على بيانه والكلمات

الرقيقة التي وجهها الى بلدى والى شخصيا .

المتكلم التالي هو ممثل الأرجنتين ، وأنا أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس ولأن يلقى

بيانه .

السيد مونييز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : لقد أتيت لوفدى ،

في أوائل هذا الشهر ، فرصة تهنئتك على توليكم رئاسة هذا المجلس الموقر عن شهر ايار/مايو ، نظرا لأنكم تمثلون بلدا تقيم معه جمهورية الأرجنتين علاقات ودية . ونحن مقتنعون بأنه تحسنت

قيادتك البارزة، ومفضل خبرتكم المعروفة جيدا، سوف يتمكن المجلس من القيام بأعمال ذات فعالية بشأن مسألة ناميبيا. وأود أيضا أن أقول ان وفدي على استعداد لمد يد التعاون التام معكم. ان مجلس الأمن ينظر، مرة أخرى، في مسألة ناميبيا، وهي مسألة ذات أهمية رئيسية في عملية إنهاء الاستعمار وفي تعزيز السلام والأمن الدوليين. ومن المحتم، من الناحية التاريخية، أن تتوصل الى حل يتضمن ممارسة شعب ناميبيا العاجلة لحق تقرير المصير وظهور ذلك البلد كدولة ذات سيادة.

ان وجود الاستعمار وأي شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية هو، بالنسبة للعالم المعاصر، مفارقة تاريخية حقيقية وغير عادلة، ينبغي انهاءها على وجه السرعة، حتى يتسنى إقامة نظام ديمقراطي للعلاقات الدولية، وحتى يمكن أن تتحول مقاصد وبادئ ميثاق الأمم المتحدة الى حقيقة واقعة. ان ممارسة الشعب الناميبى لحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني هي جزء من ذلك النظام الذى يقوم على العدالة والديمقراطية، والذى سمعت أظبية المجتمع الدولي، وصفة خاصة بلدان عدم الانحياز النامية، الى تحقيقه منذ أن وصلت الى مرحلة الدول المستقلة.

أعدت الأرجنتين، في المؤتمر الدولي الذى عقد مؤخرا في باريس في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣، تأكيد موقفها بشأن مسألة إنهاء الاستعمار هذه، التي يشكل التأخير المتعمد في حلها من قبل جنوب افريقيا تهديدا خطيرا لسلام وامن منطقة الجنوب الافريقي بأسرها. وقد قلنا في ذلك المؤتمر ان استقلال ناميبيا ينبغي أن يتم على أساس المقررات التالية، التي قبلت بتوافق آراء عالي تقريبا في هذه المنظمة: أولا - ان مسألة ناميبيا هي مشكلة من مشاكل إنهاء الاستعمار، ينبغي حلها وفق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذى اعتمده الجمعية العامة في القرار ١٥١٤ (د-١٥)؛ ثانيا - أن ناميبيا تقع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة، وللمجلس الأمن المتحدة لناميبيا السلطة الشرعية لإدارة الاقليم حتى نيلها الاستقلال؛ ثالثا - انه يجب، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة عام ١٩٧١، أن تنهى جنوب افريقيا ادارتها لناميبيا. ومن ثم، توضع حدا لاحتلالها للاقليم، وأنه من واجب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعترف بعدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا، وعدم شرعية تصرفها باسم ناميبيا أو فيما يتصل بها. ومن واجب الدول غير الاعضاء في المنظمة أن تقدم



المساعدة في التدابير التي تعتمدها الأمم المتحدة فيما يتعلق بذلك الاقليم . رابعاً - ان قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) تشكل الاطار القانوني لعملية سلمية تؤدي الى تحقيق استقلال ناميبيا دون ابطاء أو تعديل أو شروط . خامساً - يجب أن يكون هناك احترام تام للسلامة الاقليمية لناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس والجزر التي بمحاذاة الشاطئ ، وفقاً للقرار ٤٣٢ (١٩٧٨) الذي اتخذته مجلس الأمن بالاجماع وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . سادساً - التقيد التام بأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢٩٥ (د-٢٩) الذي أيد المرسوم رقم (١) بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، والذي صدر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ومن البديهي ، في هذا الصدد ، أن نعيد تأكيد أن الاستغلال الاعباطي المستمر للموارد الموجودة في ناميبيا لابد أن تدينه هذه المنظمة اداة قاطعة ، نظراً لأنه يضر أويقوض الأسس المادية اللازمة لقيام دولة مستقلة كي نؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستمرة دون اى اعتماد على الخارج .

ان هذه الأسس والقرارات التي أوردتها ، والتي تشكل الاطار المشروع الوحيد الذي قبله كل أعضاء المجتمع الدولي تقريباً من أجل تحقيق الاستقلال السريع لناميبيا ، قد تم الاعراب عنها بجلاء في الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمد هما بالتركية مؤتمر باريس الأخير . كما أن تقرير الأمين العام التكميلي الهام بشأن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، الوارد في الوثيقة (S/15776) يتضمن نفس الفلسفة الرامية الى تعجيل عملية انها\* استعمار اقليم ناميبيا ، وهي عملية لا يمكن وقفها ، تاريخياً ، ورغم كل الموانع .

وها هي الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تلجأ اليوم مرة أخرى الى مجلس الأمن للاعراب عن احترامها للقانون الدولي وعن ايمانها بأن أجهزة الأمم المتحدة ستظلم بسؤلياتها حتى يمكن ان يكون ثمة دفعة نهائية محددة لاتاحة امكانية ممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال . لقد حان الوقت لأن تقوم جنوب افريقيا ، من جانبها بوقف أعمال الارهاب والعدوان التي ترتكبها ضد الدول المجاورة ، مثل الهجوم الأخير على جمهورية موزامبيق الشعبية ، وازالة نظام الفصل العنصرى البغيض والتخلي عن أية محاولة لادامة سيطرتها الاستعمارية عن طريق تسوية داخلية .

وفي الوقت نفسه يجب رفض أى نوع من الشروط يفتك سيادة الدول المستقلة ويكون غريباً عن تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اتخذه هذا المجلس . وفي هذا الصدد نكرر تأييدنا للموقف الذى اتخذته دول خط المواجهة لدى توقيعها بالأحرف الأولى على بيان لوساكا المؤرخ في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وبيان هافانا المؤرخ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ .

ولا حاجة بنا الى أن نؤكد ان سلسلة اجتماعات مجلس الأمن هذه ذات أهمية عظيمة للشعب الناميبى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، مثله الشري الوحد . فقد ناشدت حركة عدم الانحياز ، في اجتماع قمتها الأخير المعقود في نيودلهي ، هذا المجلس ان يعقد اجتماعا في أسرع وقت ممكن للنظر في اتخاذ تدابير جديدة تستهدف تعجيل تنفيذ خطة استقلال ناميبيا وعينت ٣١ وزيرا للخارجية من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا للاشتراك في سلسلة اجتماعات المجلس هذه . وهذا أكد بجلاء ان قضية الشعب الناميبى تحظى بالاحترام والتوافق العالى بالآراء بصفة خاصة . ونا على ذلك ، فان وفد بلادى يعرب عن الأمل في ان يصفي مجلس الأمن الى رأى الغالبية العظمى من المجتمع الدولي ، على النحو المعرب عنه في حركة عدم الانحياز وفي الجمعية العامة وغيرها من المحافل الدولية . فعلى المجلس ان يظلم في النهاية بسؤلياته الرئيسية ازا تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والقيام ، عند الاقتضاء ، باتخاذ جميع التدابير المناسبة ، بما فيها تلك المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، مقدما البرهان على وجود ارادة سياسية حقيقية ومخلصة لتحقيق استقلال ناميبيا في غضون فترة قصيرة . كما ان بلادى لا بد له أن يؤكد ، في الوقت نفسه ، ان اتخاذ مجلس الأمن لتدابير فعالة سيساعد كثيرا في الأعمال البنائة التي يقوم بها الأمين العام ، الذى ذكر في تقريره أن مسألة

ناميبيا تدخل في نطاق مسؤولياته الخاصة، نظرا للعلاقة الخاصة القائمة بين الأمم المتحدة وشعب ناميبيا . ان الجهود التي بذلها الأمين العام حتى الآن بتفان وذكاء تستحق الاعتراف من جانب كل الأطراف المعنية مباشرة والمجتمع الدولي بأسره . وينبغي ألا تتعرض قضية العدالة والكرامة هذه الى مزيد من الابطاء . وان جمهورية الأرجنتين تعلق أهمية خاصة على اشتراكها في هذه المناقشة لكي تبتدى تأييدها في الحاضر والمستقبل لكل التدابير التي تتخذها هذه المنظمة بغية القضاء على كل مظاهر الاستعمار أو السيطرة الأجنبية التي تهز ضمير الأمم الراغبة في السلم والعدالة والتنمية ، مثل مسألة ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة

التي وجهها الى بلدي .

سيد رس مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لغض الاشتباك (S/15777)

في الساعة ١٥/٠٠ .

وستعقد الجلسة التالية للمجلس مواصلة النظر في البند المتعلق بالحالة في ناميبيا في

الساعة ١٦/٠٠ من هذا اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥